

Distr.: General  
26 June 2002  
Arabic  
Original: English

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة السابعة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة السادسة والخمسون  
البند ٦٢ من جدول الأعمال  
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل  
الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أنشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، موجهة  
إليكم من سعادة السيد أيتوغ بلومر، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).  
وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق  
الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أوميت بامير  
السفير  
الممثل الدائم

## مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٢

بناء على تعليمات من حكومتني، وبالإشارة إلى الرسالة المؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢ (A/56/966-S/2002/587) الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين لدى الأمم المتحدة والتي أثار فيها مسائل متعلقة بالزيارة الأخيرة التي قامت بها سفينة الأبحاث الأوقيانوغرافية التركية بيرى ريس للجمهورية التركية لشمال قبرص، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي.

أود بادئ ذي بدء أن أؤكد أن الاحتجاج الذي أبداه ممثل القبارصة اليونانيين ليس له أدنى مسوغ ومضلل تماما لأنه نابع من ادعاء لا أساس له من الصحة من الجانب القبرصي اليوناني بأنه السلطة السيادية الوحيدة في الجزيرة. والحقيقة أن الإدارة القبرصية اليونانية ليست لها ولاية قضائية أو سيطرة أو سلطة من أي نوع على الإقليم الوطني للجمهورية التركية لشمال قبرص أو على مجاله الجوي أو مياهه. ومن ثم، فإن إعلان الجانب القبرصي اليوناني عن إغلاق موانئ معينة تخضع لسيطرة الجمهورية التركية لشمال قبرص هو إعلان باطل ولاغ قانونا.

إن إبحار السفن في المياه الإقليمية للجمهورية التركية لشمال قبرص واستخدامها لمرافق الموانئ يجريان بعلم كامل وموافقة تامة من جانب السلطات المختصة في الدولة. وفي هذا السياق، فإن زيارة السفينة المذكورة إلى الجمهورية التركية لشمال قبرص إنما هي تعتبر شأنًا من شؤون الجمهورية التركية لشمال قبرص ولتركيا بوصفهما دولتين مستقلتين ذواتي سيادة تعترف كل منهما بالأخرى.

وأود أيضا أن أشير إلى أن الأنشطة البحثية الجيولوجية والجيوفيزيائية نُفذت داخل نطاق الجرف القاري والمياه الإقليمية لتركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص. فهذه الأنشطة تخضع للولاية القضائية لتركيا والجمهورية التركية لشمال قبرص وتُجرى داخل مياههما الإقليمية وفقا للقانون الدولي. وقد مورست جميع الأنشطة في هذا الميدان مع مراعاة النظم الدولية وعلى نحو يوفر الحماية الواجبة لمصالح الأطراف الأخرى واتخذت جميع التدابير اللازمة لضمان ألا تتأثر الملاحة الدولية في المنطقة على أي نحو.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه منذ بداية عام ٢٠٠١، أُجري عدد كبير من البحوث السيزمية في شرقي البحر الأبيض المتوسط، وخاصة في المناطق البحرية المفتوحة

الواقعة إلى الشرق من الجزيرة وإلى جنوبها وجنوبها الغربي. وأجرت عدد من هذه البحوث سفن تحمل علم القبارصة اليونانيين. كما انخرطت الإدارة القبرصية اليونانية خلال هذه الفترة في عمليات أحادية الجانب لاستكشاف موارد قاع البحار. وغني عن القول إن لهذه الأنشطة وقع سلبي على مساعي التماس تسوية شاملة في قبرص وعلى الاستقرار في منطقة شرقي البحر الأبيض المتوسط.

إن سياسة التوتر التي يتبعها القبارصة اليونانيون وما يواكبها من سيل من الاتهامات الباطلة تظهر بعد الجانب القبرصي اليوناني الشاسع عن قبول الواقع القائم في قبرص، أي وجود دولتين منفصلتين ذواتي سيادة تمثلان شعبين. وفي الوقت الذي ينخرط فيه الجانبان في محادثات مباشرة على أساس الاتفاق الذي توصل إليه الرئيس دنكناش والسيد كليريدس في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ (S/2001/1162، المرفق)، فإن إصرار الإدارة القبرصية اليونانية على الادعاء بأنها السلطة الوحيدة ذات السيادة على الجزيرة بأسرها هو الاستفزاز الحقيقي والعقبة التي تعرقل التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات. وعلاوة على ذلك، فإن التهديد الذي يتعرض له السلام والاستقرار المستتب في الجزيرة جراء إفراط الجانب القبرصي اليوناني في حشد الأسلحة والقوات المسلحة هو أمر بديهي، وينبغي أن تؤخذ في الحسبان العواقب المحتملة لحملة إعادة التسلح التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني واستمرار أعماله "للعقيدة العسكرية المشتركة" مع اليونان في المحادثات المباشرة المتواصلة بين الطرفين في قبرص.

وإنني على ثقة من أن جميع الأطراف التي تود المساهمة في مساعي التوصل إلى حل للمسألة القبرصية ستعمل من أجل أن يتخلى الجانب القبرصي اليوناني عن سياسة التوتر والإجراءات الأحادية الجانب التي تهدد السلام والاستقرار في منطقتنا.

وأكون ممتنا لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أيتوغ بلومر

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص